

## صناعيون سعوديون يطالبون ببيع أراضي المدن الصناعية بما يدر 533 مليون دولار للحكومة

الرياض: انيس القديحي

أكد المهندس سعد المعجل نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورئيس اللجنة الوطنية الصناعية بمجلس الغرف السعودية والعضو المنتدب لـ «مجموعة شركات المعجل» ان الصناعيين السعوديين سيقدمون آلية مقترحة لمجلس ادارة هيئة المدن الصناعية لبيع اراضي المدن الصناعية بما يوفر حوالي 533 مليون دولار للهيئة لتسهم في تطوير مدن صناعية جديدة.

وقال المهندس المعجل في حديث لـ«الشرق الاوسط»: ان السبب الذي يقف وراء تدني مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الوطني هو وجود العديد من المعوقات التي تواجه المستثمرين بشكل عام، حيث تم رصد 106 عقبات في وجه تدفق الاستثمار الاجنبي والسعودي، مشيراً الى ان الصناعيين استفادوا من التسهيلات التي وفرتها الحكومة وقاموا بجهد لمواجهة العوائق واستثمروا في بلدهم رغبة لا رهبة، واملا في المكسب لا طمعا فيه، مشيراً الى ان حلول المشاكل ليست مستحيلة ولكنها تحتاج لارادة سياسية ومتابعة مستمرة من اصحاب القرار.

وفي ما يلي نص الحديث:

\* هل يعاني الصناعيون من عدم توافر اراض في المدن الصناعية؟

- مرت على الصناعة فترة 12 عاما كانت الاراضي الصناعية المجهزة بالخدمات هي المعوق الرئيسي لتوسع الصناعة وزيادة الاستثمار فيها، فقد بذل امراء المناطق جهدا كبيرا يشكرون عليه لتوفير الاراضي الصناعية وخصوصا الجهد الذي بذله الامير سلمان بن عبد العزيز امير منطقة الرياض الذي تابع عن قرب من خلال مجلس منطقة الرياض حاجة المنطقة الملحة للاراضي الصناعية حتى تم تخصيص مدينتين صناعيتين للصناعات التحويلية في منطقة الرياض، واحدة في الشمال (مدينة سدير) والاخرى جنوب الخرج (مدينة الخرج الصناعية).

وقد كان هناك مقترحات واراء بعيدة عن الواقعية حسمها الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد بتثبيت اجارات المدن الصناعية لمدة 30 عاما بالاسعار السابقة مع تحمل الصناعيين لتكاليف صيانتها ونظافتها وادارتها.

\* ماذا عن فكرة بيع الاراضي الصناعية؟

- سبق للصناعيين طرح فكرة بيع الاراضي الصناعية في المدن القائمة حاليا على المصانع، حيث يمكن لهيئة المدن الصناعية الاستفادة من هذه الاموال في تطوير مدن صناعية جديدة، وقد اقر مبدأ البيع في نظام هيئة المدن الصناعية.

وسيعمل الصناعيون على تقديم آلية مقترحة لمجلس هيئة المدن الصناعية لعملية البيع، ومن المتوقع ان يصل العائد من البيع الى اكثر من ملياري ريال خلال العشر سنوات المقبلة (533 مليون دولار) , وهذه الاموال ستكون رافدا قويا لهيئة المدن الصناعية لانشاء مدن صناعية جديدة.

ان حل مشكلة المدن الصناعية ليس مستحيلا ولا صعبا وانما يحتاج لحوار بين الصناعيين وهيئة المدن الصناعية وهو امر ليس صعبا، في ضوء استجابة الامير عبد الله ولي العهد لمطلب الصناعيين بشأن الكهرباء تخوفهم , وادراج ذلك في قرار اعادة هيكلة قطاع الصناعة. وقال المعجل : ان الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء في لقاء جمعه مع الصناعيين في مجلس الغرف السعودية اكد على 3 امور مهمة جدا اولها التاكيد على توفر الكهرباء الصناعية بموثوقية كاملة، والغائه للاندازات الموجهة للصناعيين بايقاف مصانعهم في شهور الصيف الاربعة ولمدة خمس ساعات يوميا وتوجيهه لجميع مديري فروع شركة الكهرباء بايقاف هذه الانذارات. كما اكد على استعداداه الكامل لدراسة امكانية تخفيض اسعار الكهرباء لكبار المستهلكين وكذلك للجميع في غير اوقات الذروة لان الصناعة هي المستهلك الاكبر للكهرباء صيفا وشتاء، وتخفيض الاسعار سيمكنها من الاستفادة من اوقات الليل التي يقل فيها استخدام الكهرباء وتدر دخلا اضافيا لشركة الكهرباء. وما زالت هناك مسألة مهمة الا وهي ان اسعار الكهرباء للصناعة في السعودية هي اضعاف سعرها في الكويت ( 12 هلة في السعودية مقابل 2.5 هلة في الكويت) وتزيد في نفس الوقت كثيرا عن مثلتها في قطر.

وحول السياسة الحمائية التي تتبعها السعودية تجاه الواردات لحماية الصناعات المحلية قال المعجل: «عدد من المنتجات الصناعية الوطنية يستفيد من الحماية المطبقة حاليا، ولو نظرنا للرسوم الحمائية المطبقة في السعودية، ومقارنتها بما هو مطبق في العديد من دول العالم، لوجدنا انها متواضعة جدا، ولا تستدعي ما يثار حولها من حين لآخر، اضافة الى ان عدد السلع المحمية ليس بالحجم الكبير الذي يقود الى الاصغاء الى بعض المطالبات بتقليصها. وفي بلد نام كالسعودية لا تزال الصناعة فيها ناشئة، اعتقد ان حماية الصناعة فيه حق مشروع، ومطلب ضروري لاستمرارية تنميته الصناعية. وتطبيق السياسة الحمائية، كما هو معلوم، لا يقتصر فقط على البلدان حديثة العهد بالتصنيع، وانما تلجأ اليه معظم الدول بما فيها المتقدمة صناعيا من خلال عدد من الاساليب الحمائية من اهمها المواصفات القياسية».

Like 0

Tweet

مشاركة

